(1)

أهم الآليات الاسرائيلية للإستيلاءعلى اراضي وعقارات الفلسطينيين

في الاراضي المحتلة عام 1967

من الواضح، ان الاوامر العسكرية الاسرائيلية الخاصة بالممتلكات غير المنقولة، الصادرة في الايام الاولى لاحتلال الضفة الغربية، مهدت الطريق أمام اجراءات الاستيلاء اللاحقة على غالبية اراضي الفلسطينيين ارتباطا برؤى ومواقف حكومات اسرائيل المتعاقبة، من خارطة الحل النهائي. مع ذلك، فانه بالرغم من تعدد واختلاف رؤى ومواقف الاحزاب التي قادت حكومات اسرائيل ما بعد عام 1967، فقد بقيت هناك ثلاثة مكونات اساسية تشكل الثابت في سدى ولحمة نسيج الموقف الاسرائيلي الرسمي من اراضي الضفة الغربية على امتداد المتغير السياسي والايديولوجي للحكومات الاسرائيلية المتعاقبة.

- الإجماع على عدم العودة الى حدود الرابع من حزيران 1967، بمعنى وجوب ضم اراضي الضفة الغربية أو أجزاء منها لاسرائيل.
- تراكمية اجراءات الاستيلاء على الاراضي بحيث يضاف أي إجراء جديد الى منظومة الاجراءات السابقة دون أن يلغي أيا منها.
- توجيه ودعم وتشجيع مبادرات المجموعات والمؤسسات الاسرائيلية الاستيطانية وتسهيل عملها.

الاجراء الأول تمثل بالاعلان عن مساحات شاسعة من الاراضي المحتلة "مناطق عسكرية مغلقة". حكومات حزب العمل مثلا، التي عملت بروح "خطة الون" – المقدمة من وزير العمل الاسرائيلي يغئال الون لحكومة ليفي اشكول في تموز 1967 كأساس لأي حل نهائي - قامت بالاستيلاء على غالبية مساحات الاراضي الواقعة ضمن الحدود الجغرافية لهذه الخطة، سواء بإعلانها مناطق عسكرية مغلقة (في الاغوار والسفوح الشرقية للضفة الغربية) أو عبر الضم الصامت (مدينة القدس وما حولها).

البيانات التي كشفتها الادارة المدنية لسلطات الاحتلال بينت انه حتى منتصف سبعينات القرن الماضي جرى الاعلان عن حوالي مليون ونصف المليون دونم من اراضي الضفة الغربية (البالغة 5 مليون وثمانمائة الف دونم) مناطق مغلقة.

أما الإجراء الثاني فكان "وضع اليد لأغراض عسكرية"، عبر أوامر عسكرية طالت مساحات محددة من الاراضي تقع غالبيتها ضمن حدود "خطة الون" المذكورة. حكومات اسرائيل بين عامي 1967 - 1979 كانت ترى أن إنشاء المستعمرات الاسرائيلية الجديدة، لا يتطلب سوى مصادقة الحكومة الاسرائيلية على توصية اللجنة الوزارية المعنية، التي تتضمن انشاء مستعمرة في موقع معين، وأمر من القائد العسكري الاسرائيلي للضفة الغربية بوضع اليد لأغراض عسكرية على المساحات المطلوبة.

استنادا الى بيانات الادارة المدنية الاسرائيلية ذات الصلة فإن عشرات الآلاف من الدونمات التي تم الاستيلاء عليها بآلية "وضع اليد لاغراض عسكرية" في الضفة الغربية اقيم عليها اكثر من 50 مستعمرة اسرائيلية.

قرار محكمة العدل العليا الاسرائيلية، في الالتماس المقدم من أهالي قرية "روجيب/ نابلس" ضد إقامة مستعمرة "الون موريه"على مساحات من اراضيهم التي وضع جيش الاحتلال يده عليها لاغراض عسكرية، اجبر سلطات الاحتلال الاسرائيلي عام 1979 على اعتماد اليات عمل جديدة.

المحكمة المذكورة والتي لم يكن قد مضى شهران على رفضها الالتماس الموحد (المقدم من مالكي اراض من البيرة ضد انشاء مستعمرة "بيت ايل"، ومن مالكي اراض من طوباس ضد انشاء مستعمرة "بقعوت" على اراضيهم التي وضعت اليد عليها لاغراض عسكرية) وقبولها ادعاء ممثل جيش الاحتلال الاسرائيلي بان المستعمرات جزء من المنظومة الاسرائيلية ، اضطرت الى تغيير موقفها في هذا الالتماس بعد ان أصر ممثلوا المستعمرين في شهاداتهم امام المحكمة على نقض ادعاء ممثل الجيش والتصريح بان "انشاءهم لتلك المستوطنه جزء من ممارستهم لحقهم التاريخي والديني في استيطان ارض اسرائيل الكاملة". وهكذا جاء حكمها بعدم جواز اقامة مستعمرات اسرائيلية مدنية على اراض وضعت اليد عليها لاغراض عسكرية.

الالية الجديدة الاخطر التي تم اعتمادها من قبل سلطات الاحتلال إثر ذلك كانت "إعلانات اراضي الدولة". حوالي 750 الف دونم من الاراضي الفلسطينية تم الاستيلاء عليها عبر اعلانها اراضي دولة وتخصيصها لاغراض الاستيطان. في السياق ذاته ونتيجة لذات القرار أصدرت الحكومة الاسرائيلية برئاسة مناحيم بيغن في حينه قرارها رقم 145 الصادر في 11.11.1979 دعت فيه الاسرائيليين الى تكثيف الاستيطان في الاراض الفلسطينية المحتلة والجولان والى شراء ما يستطيعون من الاراضي فيها.

تنفيذا لقرار الحكومة الاسرائيلية هذا، جرى العمل على خلق بيئة قانونية موائمة لنشاط سماسرة الاراضي والمزورين، وخلق بيئة ميدانية تتضمن توجيه نشاط هؤلاء السماسرة نحو المواقع المطلوبة للاستيطان، وتقديم كافة التسهيلات اللوجستية لهم. ولعل وجود اكثر من 650 شركة عقارية اسرائيلية، مسجلة اليوم لدى الادارة المدنية الاسرائيلية كشركات محلية، تعمل في مجال شراء وتزوير ملكيات العقارات الفلسطينية ، هي نتيجة طبيعية للتوجهات الاسرائيلية حينها.

في السياق ذاته، تم استخدام جزء من الاسرائيليين – سواء باسم التوراة والقيم الصهيونية أو لاسباب اقتصادية – عبر تحفيزهم أاو تقديم التسهيلات لهم للاستيلاء على اراضي الفلسطينيين. مساحات شاسعة من الاراضي التي تتم زراعتها بواسطة المستعمرين اليهود – ما يزيد عن مئة الف دونم - أو التي اقاموا عليها مساكنهم ومنشاتهم، تم الاستيلاء عليها بالقوة وبحماية جنود الاحتلال الاسرائيلي قبل أن يتم شرعنتها من قبل مؤسسات الاحتلال الرسمية.

اضافة لكل ما سبق، جرى تفعيل قانون الاستملاك، كأداة للاستيلاء على مساحات اخرى من الاراضي تم تخصيصها لشق شوارع تخدم المستعمرين الاسرائيليين بشكل خاص. هذه الالية اخذت مسارين مختلفين شكلا. المسار الأول في القدس ومحيطها الذي تم ضمه لاسرائيل وهناك تصدر اعلانات الاستملاك وفقا للقانون الاسرائيلي، تحت عنوان "شراء لمصلحة الجمهور" وموقعة باسم وزير المالية الاسرائيلي. اما المسار الثاني في بقية الضفة الغربية فالاعلانات تصدر تحت عنوان "امر بشأن قانون استملاك للمصلحة العامة" مذيلة باسم وتوقيع رئيس الادارة المدنية.

على اية حال، ليست هذه بالتأكيد مجمل الاجراءات الاسرائيلية ، خاصة وأننا لم نتطرق الى اعلانات المحميات الطبيعية، أو المناطق الأثرية، ولا الى الآثار المترتبة على تفعيل "قانون املاك الغائبين" الاسرائيلي في القدس، ومرادفه في بقية الضفة الغربية : "الامر العسكري بشأن الاملاك الخصوصية المتروكة "، أو تلك المترتبة على اعلانات المساحات الخضراء واعلانات الحدائق العامة في القدس، أو على تشريع الكنيست لقانون "تسوية المباني الاستيطانية في يهودا والسامرة". كذلك لم تتطرق هذه الورقة الى توسيع مفهوم اراضي الدولة حتى طال الاراضي العامة أو حتى الخاصة المسجلة باسم الخزينة الاردنية، بعض الاراضي الوقفية، املاك العدو، وما تم تسجيله او ما تحاول سلطات الاحتلال تسجيله من اراض باسم "دولة اسرائيل". لهذا كله آثرنا أن نخصص الاوراق التالية لتتناول ببعض التفصيل أهم الاليات/ الاجرآت التي تطرقنا لها من حيث اساسها القانوني ومساحات الاراضي التي تم الاستيلاء عليها ومواقع تلك المساحات.

محمد الياس نزال

رام الله

ايلول 2019